بنك القاهرة
Banque du Caire

# تقرير الحوكمة السنوي

## عام 2024

TQCSI
ISO 37000:2021
Governance
Certified
EG418-COC

## فهرس

**كلمة رئيس مجلس الإدارة**


1. 1-1 الهدف ..... 3
1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة ..... 3
1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة ..... 3
2. **إطار العمل** ..... **3**
3. **إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2024 نهج الحوكمة** ..... **3**
3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء ..... 3
3-2 تحديد الهيكل التنظيمي ..... 3
3-3 المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة ..... 4
4. **مجلس الإدارة** ..... **5**
4-1 تشكيل مجلس الإدارة ..... 5
4-2واجبات أعضاء مجلس الإدارة ..... 5
4-3 رئيس مجلس الإدارة ..... 6
4-4 أمين سر مجلس الإدارة ..... 6
4-5 اجتماعات المجلس ..... 6
4-6 لجان المجلس ..... 6
5. **مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية** ..... **6**
6. **الإدارة التنفيذية** ..... **6**
7. **كيفية إدارة المخاطر** ..... **7**
8. **نظام الرقابة الداخلية** ..... **8**
8-1مجموعة المراجعة الداخلية ..... 8
8-2 الالتزام المصرفي ..... 10
8-3 قطاع الرقابة الداخلية ..... 11
9. **مراقب الحسابات** ..... **12**
10. **حقوق المساهمين** ..... **12**
رأس المال والأسهم ..... 12
11. **الافصاحات** ..... **14**
12. **التصنيف الائتماني** ..... **14**
13. **تضارب المصالح** ..... **15**
14. **شكاوى العملاء وقطاع حماية العملاء** ..... **15**
**الخاتمة** ..... **16**

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحيه طيبه و بعد،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم في مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعه في مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبحت على قدر عال من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال وتعزيز استقرارها وحماية المستثمرين فيها، فقد أصبحت أيضا عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

وفى اطار رغبة مجلس الإدارة في تأصيل وتعزيز قواعد وسياسات الحوكمة المختلفة وتتويجا لجهود البنك والحرص على مطابقة المعايير الدولية في مجال الحوكمة فقد استطاع البنك خلال عام 2024من الحصول على شهادة الايزو ISO 37000 في مجال الحوكمة المؤسسية

ويعد هذا الإنجاز بمثابة اشادة دولية باستراتيجية البنك بتطبيق افضل الممارسات الدولية وتحقيق نظم الإدارة الناجحة وتميز البنك في مجال الحوكمة المؤسسية.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2024 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة ومتكاملة تهم جميع الأطراف وعلى رأسهم مساهمي وعملاء البنك، وسعياً منا للالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وبناءً على ما سبق فان مجلس الإدارة يدرك ويعي أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الأطراف المختلفة وكذلك يسعى الى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد يحيى صائم اوزالب
**رئيس مجلس الإدارة**

## 1 الهدف

**يعتبر بنك القاهرة الالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية الدولية والمحلية من العوامل الأساسية لتعزيز صورة البنك داخليا وخارجيا كما** يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين وذوي المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية والسيطرة وإيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال. ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

### 1-2التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولون بالالتزام بمبادئ الحوكمة و بإتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك و تحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دورى بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، و ذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بالتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة،

### 1-3تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك و التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزى المصرى، فإن مجلس إدارة البنك قد اعتمد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية و التشريعية و التوجه الفعلى في الالتزام بالمعايير الدولية و التى وضعتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) و توصيات لجنة بازل.

## 2- إطار العمل

بالاستناد إلى تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة رقم 664 بتاريخ 19 سبتمبر2024 الصادرة في سبتمبر2024و إلى دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد من مجلس الإدارة بتاريخ 24 نوفمبر2024 فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفى لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك وخاصة بوظائف المراجعة الداخلية و الالتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسئوليات الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له بما في ذلك الميثاق الخاص بكل لجنة ولذا فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح و بكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة و الذى يعكس قيم البنك و السياسات الداخلية الأخرى التي يجب على جميع الأطراف الالتزام بها.

ونقدم لكم فيما يلى ملخصاً بالإنجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق و تعزيز إطار الحوكمـــــــة:

## 3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2024 لتعزيز نهج الحوكمة:

حصول البنك على شهادة الايزو 37000 في مجال الحوكمة المؤسسية وذلك في ابريل عام 2024

### 3-1 متطلبات الإفصاح و حماية العملاء:

تم اعتماد كافة المعايير الدولية و المعتمدة من البنك المركزى المصرى للتقارير المالية، و نؤكد على التزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بشان الإفصاح هذا ويتبع البنك سياسة وقواعد صارمة حول معالجة الشكاوى وإدارتها ومعالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية والمعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

### تحديد الهيكل التنظيمى

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمى للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، و يدعم تطبيقات الحوكمة و تعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية و كذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية وليغطى احتياجات البنك المستقبلية في التوسع وتطوير الخدمات المالية و المصرفية،

حيث تم اعتماد أخر هيكل تنظيمى في 15 ديسمبر 2024 وكانت ابرز التغيرات في الهيكل الجديد هي الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب/ رئيس مجلس الإدارة التنفيذي كما تضمن الهيكل التنظيمى الجديد عدد 3 نواب للعضو المنتدب/الرئيس التنفيذي (من بينهم 2 أعضاء مجلس إدارة تنفيذيين) ، وقد تمت إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي بالكامل لتتماشى مع التشكيل الجديد لمجلس الإدارة.

## 3-3المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة دور البنك في مجال المسئولية الاجتماعية والاستدامة:

**المسئولية الاجتماعية لبنك القاهرة:**

يضع البنك المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة على رأس أولوياته، مع الحرص على مراعاة البعد المجتمعي، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

في إطار استراتيجيته، يدعم البنك التمكين الاقتصادي لفئات المجتمع المختلفة، وخاصة المرأة والشباب، مع التركيز على صعيد مصر، الذي يمثل أكثر من 90% من المبادرات

**أبرز مبادرات بنك القاهرة خلال عام 2024 :**

**القطاع الصحي:**

حرص البنك على توجيه مساهماته لدعم العديد من المستشفيات والمعاهد والجمعيات الصحية ومنأبرزهاعلى سبيل المثال وليس الحصر مؤسسة مجدى يعقوب – مستشفى 57357 – مستشفى اهل مصر لعلاج الحروق- مستشفى بهية- مركز الكلى والمسالك بجامعة المنصورة-مستشفيات شفاء الاورمان .

**التمكين الاقتصادي:**

يحرص البنك على إقامة مشروعات تدر دخل مستدام للشباب والمرأة المعيلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات منها التعاون مع جمعية الاورمان – مؤسسة حياة كريمة لتمكين السيدات في المجتمعات المهمشة.

**الحفاظ على البيئة:**

- إطلاق مبادرة Fisher to Fisher لتنظيف الميناء الشرقي بالإسكندرية في إطار جهود البنك المتواصلة للمحافظة على البيئة تحت مظلة مبادرة bGreen التبرع للمشاركة في مبادرة شرم الشيخ بدون أكياس بلاستيك لصالح UNDP لعام 2024

**ذوي الاحتياجات الخاصة:**

- دعم مشروع أنامل بصيرة لدمج الأشخاص ذوي الاعاقة البصرية - استمرار رعاية برنامج Seed بالتعاون مع مؤسسة حلم للعام الثالث على التوالي لتعزيز دمج ذوي الهمم فى بيئة العمل
- **التعليم**
- تقديم 40 منحة دراسية للطلاب المتميزين بالشراكة مع جامعة السويدي للعلوم التكنولوجية عن عام 2024
- تقديم 5 منح دراسية للطلاب المتفوقين بجامعة النيل -سداد المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين
- مساندة مجموعة من أوائل الثانوية العامة من محافظة جنوب الوادي لاستكمال دراستهم -التبرع لصالح مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار "منح دراسية للطلاب"
- وقد تنوعت أساليب التدريب بين قاعات المحاضرات لطلبة GIU فقط بعدد ساعات 2912 ساعة كما تم التدريب في فروع البنك والإدارات المختلفة بمعدل80896 ساعة تدريب و ONLINE بمعدل 12800 ساعة

**مساندة الفئات الأكثر احتياجاً**

- دعم حملة تيسير زواج الفتيات اليتيمات بالتعاون مع صندوق تحيا مصر-إطلاق قافلة الخير من بنك القاهرة لتوزيع كراتين مواد غذائية خلال شهر رمضان بكافة محافظات الجمهورية وخاصة جنوب الصعيد ومنها محافظات قنا، الأقصر، وأسوان -رعاية مبادرة "المنفذ 2024" لإمداد الأسر الأكثر احتياجاً داخل 20 محافظة

- التبرع لصالح صندوق تحيا مصر لدعم مبادرات توزيع المواد الغذائية لدعم الفئات الأكثر احتياجاً

**المشاركة في المبادرات الوطنية**

- التبرع لدعم محافظة جنوب سيناء -التبرع لدعم المنتدى الحضري العالمي WUF12-التبرع للمساهمة في تكاليف استعدادات هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة لإطلاق البطولة العربية العسكرية الاولي للفروسية
- دعم مهرجان العلمين للترويج عن إنجازات التنمية العمرانية -كماحرص بنك القاهرة من خلال مجموعة الموارد البشرية قطاع التدريب والتطوير علي منح فرص تدريبية صيفي لطلاب الجامعات علي الأعمال المصرفية بجميع فروع وقطاعات البنك المختلفة وبلغت عدد الفرص التدريبية نحو 456 فرصة تدريبية

## 4-مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالأشراف الشامل و التوجيه الاستيراتيجى للبنك من خلال الموافقة واعتماد السياسات المختلفة للبنك سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس

### 4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

وقد شهد عام 2024 تغيير فى مجلس إدارة بنك القاهرة حيث تم عقد الجمعية العامة للبنك في 22 سبتمبر2024وتم إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقا للجدول التالى:

| م | الاسم | المسمى الوظيفى | صفة العضوية | تاريخ التعيين بالبنك |
|---|---|---|---|---|
| 1 | محمد يحيى صائم اوزالب | رئيس مجلس إدارة غير تنفيذى | غير تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 2 | حسين محمد حسين اباظة | العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي | تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 3 | محمد بهاء يحيى محمد الشافعى | نائب الرئيس التنفيذي | تنفيذى | 03 أكتوبر 2021 |
| 4 | هشام عبد العال خلف الله | نائب الرئيس التنفيذي | تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 5 | احمد علاء الدين على الجندى | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 6 | أسامة محمد سعيد الميسرى | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 7 | محمود فؤاد احمد الصفطى | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى | 22 سبتمبر2024 |
| 8 | نهال حسن كمال احمد حسنين | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى/ مستقل | 22 سبتمبر2024 |
| 9 | هشام عبد العظيم هندى | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى/ مستقل | 31 مارس 2021 |
| 10 | ليلى فارح المقدم | عضو مجلس إدارة | غير تنفيذى/ مستقل | 31 مارس 2021 |

ووفقاً لتعليمات البنك المركزى الخاصة بالحوكمة قد روعى بان لايقل تمثيل المراة بالمجلس عن عضوتين بالإضافة الى الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ومراعاه تحقيق التوازن والاستقلالية والتعليمات الخاصة برئاسة اللجان

### 4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو من مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة فى

القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى ودليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة.

### 4-3 رئيس مجلس الإدارة:

روعى عند تشكيل مجلس الإدارة الجديد لبنك القاهرة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي للبنك وذلك تطبيقا لما ورد بتعليمات البنك المركزى رقم 664 بتاريخ 19 سبتمبر 2024ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة وفعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة وفى هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بالتقييم الذاتى لأعضائه من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

### 4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس و إليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الأخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

### 4-5 اجتماعات المجلس:

تم الالتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة ست مرات على الاقل خلال العام أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للانعقاد، حيث تم عقد عدد 11 جلسات خلال عام2024

### 4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرار وعلية فقد تم تشكيل اللجان الاتية
لجنة المراجعة/لجنة المخاطر/لجنة الأجور والمكافات والمزايا/لجنة الحوكمة والترشيحات/لجنة السياسات الاستثمارية/لجنة نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية/اللجنة التنفيذية

وقد روعى تعليمات البنك المركزى بخصوص تشكيل تلك اللجان بما في ذلك تحديث ميثاق كل لجنة .
وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه والارتقاء بكفاءته وقد بلغت عدد اجتماعات اللجان حلال عام 2024 عدد 64 اجتماع عرضت محاضرها على مجلس الإدارة متضمنه جداول المتابعة الخاصة بكل لجنة

## 5-مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 1981/159 وتعديلاته فقد وضع البنك سياسة خاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه حيث تم وضع آلية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعرض سنوياً على الجمعية العامة للاعتماد.
هذا مع الإشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذين لأى أجر.

## 6-الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، وذلك من خلال التزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية و تعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة البنكية.

## 7- كيفية إدارة المخاطر:

- يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- البنك يعتمد على إطار عام لمواجهة كافة المخاطر وذلك من خلال ثلاثة أطر ثانوية:

- تُعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسئولة عن جميع المخاطر التي تواجه البنك ( Bank's Risk Profile) وتسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات المتماشية مع حجم تلك المخاطر، مع ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للحفاظ على تحقيق معدلات النمو المستدامة.
- من أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة العليا بوضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قامت أيضاً بوضع أسقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقامت بتشكيل اللجان وحددت مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسئولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

**مسئوليات / مبادرات إدارة المخاطر** تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير منهجيات رصد وقياس وإدارة والتحكم والإبلاغ عن كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد الإدارة العليا بتقارير دورية ومعلومات بشأن قياس وممارسات إدارة المخاطر.
- عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل فردى ( Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أى مؤشرات سلبية أو تراجع تستلزم اتخاذ إجراءات احترازية.

- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals): تستهدف الاكتشاف المبكر والتخفيف من المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة لدعم التدخل في الوقت المناسب وتجنب الأزمات واقتراح إجراءات تصحيحية لتخفيض شدة الأثر فى حالة حدوث الأزمات لعملاء الائتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطة بهم.
- التقييم الداخلى لكفاية رأس المال (ICAAP) لقياس مدي توافر رأس مال كافى لتغطية واستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، والتحقق من مدي توافق المخاطر المقبولة ( Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط إدارة رأس المال والسيولة، ونتائج اختبارات التحمل.
- إجراء اختبارات التحمل (Stress Testing) لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أى من السيناريوهات المفترضة. يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويتم التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال وتماشيها مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الائتمانية لعملاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة (TM-RACs)، ويساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتوجيه موارد البنك بكفاءة نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعي بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى بداية من أول يناير 2019

## 8-نظام الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول وبشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في بنك القاهرة، حيث يتم إنشاء سياسات خاصة وإرشادات وضوابط لكى تتوافق و أدلة الرقابة الداخلية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.

وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية.

وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد وبالنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصرفي بالإضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبى الحسابات الخارجيين.

وبناءً على الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة التفتيش وإدارة الالتزام المصرفي للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلى:

### 8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية تخضع مجموعة المراجعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنيا، ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً.

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مرّنة مبنيه على مدى احتمالية جميع المخاطر وتمت مراجعتها بصوره سليمه من قبل الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصه أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم مناقشة التعديلات الجوهرية مع الرئيس التنفيذي ومجموعة المراجعة الداخلية ومن ثم العرض على لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.
- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضا الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضا كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة وتقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانيه الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك و استمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها وذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بشكل اقتصادي، وبكفاءة وفاعلية.
- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.
- التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.
- التأكد من تطبيق أفضل الممارسات الناجحة وأحدثها في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنيّه احترافيه وفي الوقت المحدد كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخّص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحا ملخصا لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال.
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشه الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوى أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والإدارة، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.

- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له إذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد وأيضا الخدمات الاستشارية .وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فانه يتعين الاتفاق مع العميل على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة ألا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات إدارية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية انظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوى الى لجنة المراجعة موضحا فيه نشاط وأعمال المجموعة والمخاطر الجوهرية والأمور المتعلقة بالرقابة.
- كلما كان ذلك مطلوبا، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولا عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأى من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي" للشركة محل الفحص و مجلس إدارة /أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة "لتلك الشركات لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذيه أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

<u>طبيعة الخدمات الاستشارية التى يمكن أن تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية</u>

قد تتخذ الخدمات الاستشارية أي من هذه الأدوار:

- دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر: المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، أهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الإجراءات التصحيحية، بالإضافة الى تقديم برامج تدريبية فى الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج أو طلب الإدارة.

- دور تقديم استشارات فى إدارة المخاطر:

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التى قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذى للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسبا.

- دور تقديم الاستشارات المهنية:

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور اى من اجتماعات لجان الإدارة، يجوز على أية حال استشارته من قبل أعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة. وفى هذه الحالة أيضا لا يجب النظر الى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الإدارة كما لا تقوم المراجعة الداخلية بفرض اى رأى على الإدارة.

### 2-8 الالتزام المصرفي:

تعتبر مراقبة الالتزام بالقوانين والأحكام والمعايير وكذلك المتطلبات الرقابية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الالتزام المصرفي ببنك القاهرة هي وظيفة مستقلة تتميز بمكانة رسمية ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم والتوصية ومراقبة وإعداد التقارير حول مخاطر الالتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية والخسارة المالية أو الأضرار بسمعة البنك نتيجة للفشل بالالتزام بالقوانين والأحكام وميثاق السلوك المهني ومعايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة وأنشطة البنك.

ولتمكين إدارة الالتزام من أداء مهامها ومسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تطبيق اطار حوكمة واضح للالتزام المصرفى مبنى على النهج القائم على المخاطر متضمن تحديد الصلاحيات والمسئوليات ووضع المعايير التى تكفل تطبيقها فى تتابع للأدوار بين خطوط الدفاع المختلفة ومنحها الصلاحيات للتعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك باستقلالية و منحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات و سجلات و أفراد و عمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. ويتم القيام بمسؤوليات إدارة الالتزام ضمن برنامج خاص يحدد أنشطتها، وتوافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية ويتم تنفيذها وفقاً لميثاق الالتزام وسياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الالتزام برفع التقارير على نحو دورى إلى لجنة المراجعة لعرضها واعتمادها من مجلس ادارة البنك حول جهود وقضايا الالتزام والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.
وخلال عام 2024 قامت مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة والالتزام المؤسسي بالإضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات في إرساء مفاهيم الحوكمة وتوجت هذه الجهود بحصول بنك القاهرة على شهادة الايزو في مجال الحوكمة المؤسسية

كما تسعى مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية للإيفاء بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية للبنك وتحديد وتقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك وكذلك الإلتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة في 2023 ، والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 2023 ، الى جانب المتابعة المستمرة للمستجدات والتطورات المحلية والدولية في مجالات الالتزام و رفع ثقافة الالتزام وقدرات العاملين بالبنك من خلال وضع وتنفيذ البرامج التدريبية والفعاليات والتى ساهمت فى كون العاملين بالبنك على اطلاع دائم ومستمر باخر المستجدات فى مجالات الالتزام .

حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2024لتعزيز نهج الحوكمة.

### 8-3 قطاع الرقابة الداخلية

الهدف الرئيسي لإدارة الرقابة الداخلية يتمثل في تقديم ضمانات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا حول التنفيذ والالتزام بسياسات البنك وإجراءاته لحماية البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية بالبنك ضمن الإطار الأشمل لنظام الرقابة الداخلية بأكمله كخط دفاع أول ضد المخاطر المحتملة.

ويمكن تفصيل أهداف قطاع الرقابة الداخلية كما يلي:

- التأكد من أن أنشطة البنك وعملياته تتم وفقًا للقواعد واللوائح وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات الداخلية للبنك.
- اختبار ومتابعة مستوي الخدمات المصرفية المقدمة بإدارات وفروع البنك المختلفة والإفصاح عن أي سلبيات أو قصور فيها بما يسهم في رفع مستوى الأداء.
- التأكد من سلامة وصحة إدخال البيانات على الأنظمة المصرفية، كذا استيفاء واستكمال جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة.
- التأكد من الالتزام بالمبادئ الرئيسية للرقابة مثل تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية والفصل بين الاختصاصات وفقا للتعليمات المنظمة لكل عملية
- التأكد من حماية الأصول من السرقة والاختلاس والغش والتلاعب من خلال إجراء الجرد الفجائي على كافة العهد والموجودات ذات القيمة.

## 9- مراقب الحسابات:

**يلتزم بنك القاهرة عند تعيين مراقبى الحسابات بأحكام قانون البنك المركزى رقم 194 لسنة 2020 وفقاً للمادة رقم 124 والتي تنص** "مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، يختارهما البنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة. ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في ذات الوقت، ولا يجوز لمراقب الحسابات أن يكون مساهماً في البنك الذى يراجع حساباته أو يقدم خدمات له.

وعلى البنك أن يخطر البنك المركزى بتعيين مراقبى الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعينهما وللمحافظ للأسباب التي يراها أن يعهد إلى مراقب حسابات ثالث للقيام بمهمة محددة ويتحمل البنك المركزى أتعابه "

وقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم (832) لسنة 2024 بتولى الأستاذة المحاسبة/ لبنى عبد العزيز عبد الغفار -مدير عام – بالجهاز المركزى للمحاسبات لمراقبة حسابات البنك عن العام المالى الذى ينتهى في 12/31/ 2024 وقد وافقت الجمعية العامة العادية للبنك بجلستها بتاريخ 2024/3/31 على تعين السيد الأستاذ/ فارس عامر إمام عامر – (مكتب KPMG – حازم حسن) مراقبا لحسابات البنك.

## القوائم المالية المستقلة

## نتائج البنك عام 2024:

حقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2024 قدرة 12.4مليار جنيه، كما حقق صافي دخل من العائد والعمولات عن ذات العام المالي مبلغ33.9 مليار جنية

كما كشفت نتائج أعمال البنك فى نهاية 2024 عن زيادة إجمالي المركز المالي ليصل الي مبلغ 483.1مليار جنية مقابل 401.6 مليار جنية في عام 2023 وقد استطاع بنك القاهرة خلال 2024 تحقيق ارتفاعا في ودائعه حيث بلغت نحو 352.3 مليار جم فى نهاية 2024 مقابل 302.1 مليار جم فى عام 2023 بزيادة قدرها 50.2 مليار جم وبلغت صافى قروض وتسهيلات العملاء والبنوك نحو 211.5 مليار جم مقابل 168.0 مليار جنيه في عام 2023 بزيادة قدرها43.5 مليار جنيه.

- ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه في جمهورية مصر العربية من خلال 249 فرعاً ومكتباً ووحدة مصرفية ووكالة.

## 10-حقوق المساهمين:

بلغ أجمالي حقوق المساهمين نحو 44.3 مليار جنيه في نهاية 2024 مقابل 32.8 مليار جنيه فى عام 2023 وتتمثل أهمها في ما يلى:

### رأس المال و الأسهم:

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ 50 مليار جنيه مصري ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ 19 مليار جنيه مصري موزعاً علي 9.5 مليار سهم بقيمة إسمية جنيهان مصريان للسهم الواحد، ونوضح فيما يلى هيكل مساهمى البنك:

| الاسم | عدد الأسهم | القيمة الإسمية بالجنيه المصري |
|---|---|---|
| بنك مصر | 9 499 999 972 | 18 999 999 944 |
| شركة مصر كابيتال | 14 | 28 |
| شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية | 14 | 28 |
| الإجمالي | 9 500 000 000 | 19 000 000 000 |

**مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال**

بتاريخ 2023/10/24 وافق مجلس إدارة البنك المركزي علي طلب بنك مصر بزيادة نسبة مساهمته في بنك القاهرة من خلال زيادة نقدية بقيمة 1.5 مليار جم ليصبح رأس مال البنك المصدر والمدفوع بعد الزيادة 20.5 مليار جنيه مصري ، وجاري إستكمال الاجراءات القانونية.

**إدارة رأس المال**

ويقوم البنك بإدارة رأس المال بغرض تحقيق الأهداف التالية:

- الإلزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال وفقاً لقانون البنك المركزى المصرى واللوائح والقوانين ذات الصلة فى جمهورية مصر العربية.
- قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط .

وتقوم إدارة البنك بمراجعة كفاية واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية ممثلة فى البنك المركزى المصرى حيث يقوم البنك بتقديم البيانات المطلوبة إلى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويتعين على البنك الالتزام بالقواعد التالية وفقا لمتطلبات البنك المركزى المصرى :

- 5 مليار جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين اجمالى القاعدة الرأسمالية / اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية لتصبح 12.75% كحد أدنى.

**الاحتياطيات**

بلغ أجمالي الاحتياطيات نحو 4.9 مليار جنيه في نهاية 2024 مقابل 3.3 مليار جنيه فى عام 2023 وتتمثل أهم الاحتياطيات في ما يلى:

1- احتياطي المخاطر البنكية العام

يتكون إحتياطى المخاطر البنكية العام في 31 ديسمبر 2024 من مبلغ3640 ألف جنيه يتمثل في الإحتياطى المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات ، وكذلك مبلغ أ1471003لف جنيه والذي يتمثل في الفجوة الإئتمانية في 31 ديسمبر 2023 وتبلغ الفجوة الإئتمانية في ديسمبر 2024 مبلغ 1601670 الف جنيه والتي تمثل الفرق بين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والإلتزامات العرضية وبين مخصص الجدارة الإئتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى .

2- الاحتياطي القانوني

بلغ الاحتياطي القانوني 1.7 مليار جنيه في 31 ديسمبر 2024 وفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون رقم 159 لسنة 1981 يتم تجنيب 5% من صافي أرباح السنة لتكوين الاحتياطي القانونى ويقف هذا التجنيب متى بلغ مجموع الإحتياطى قدراً يوازى نصف رأس المال المصدر بناءً على قرار من الجمعية العامة العادية، ومتى نقص الإحتياطى تعين العودة إلى التجنيب.

**صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة**

بلغت صافي أرباح الفترة والأرباح المحتجزة في نهاية ديسمبر 2024 نحو 17.7مليار جنيه مقابل 7.3 مليار جنيه في ديسمبر 2023.

**القوائم المالية المجمعة:**

حققت القوائم المالية المجمعة لبنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2024 قدرة 12.3 مليار جنيه، كما حقق صافي الدخل من العائد والعمولات مبلغ 34.6مليار جنية ، كما أرتفع إجمالي المركز المالي ليصل الي مبلغ489.4 مليار جنية مقابل 405.7 مليار جنية في عام 2023 وبلغت الودائع نحو 354.7 مليار جم فى نهاية 2024 مقابل 303.7 مليار جم فى عام 2023 وبلغت صافى قروض وتسهيلات العملاء والبنوك نحو 212.6 مليار جم مقابل 167.8مليار جنيه في عام 2023.

**11 - الإفصاحات:**

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة والمجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر2008 مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الادوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 28 يناير 2018 والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتاريخ 26 فبراير 2019، وقد تم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، ويقوم البنك بالإفصاح عن :التأسيس والنشاط/ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة/إدارة المخاطر المالية/التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة/التحليل القطاع.

**12 -التصنيف الإئتمانى:**

يوضح الجدول التالى التصنيف الائتمانى لبنك القاهرة عن الفترة من 2024/1/1الى 2024/12/31

| Rating Agency | Rating | |
|---|---|---|
| Moody's | Long-term deposit | Caa1 |
| | Outlook | Positive |
| Fitch | Long Term Rating | B |
| | Outlook | Stable |
| Capital Intelligence | Long-term FCY | B |
| | Short-term FCY | B |
| | Outlook | Stable |

**13 -تضارب المصالح**

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة و قواعد تداول موظفي البنك للمعلومات التى تخص البنك، حيث أن جميع موظفي البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهني للعاملين بالبنك.
أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الابتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.

كما قام مجلس الإدارة بجلسته رقم 2024/10 باعتماد تحديث سياسة تعارض المصالح

**14 -شكاوى العملاء وقطاع حماية حقوق العملاء:**

تم إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء بناءً على تعليمات البنك المركزي في إطار الاهتمام الذي يولّيه بتطوير القطاع المصرفي، وقد أكدت تلك التعليمات على أهمية العناية بحماية حقوق العملاء تعزيزاً لمبدأ الشمول المالي.

وتتمثل مهام قطاع حماية حقوق العملاء في الآتي:

إيجاد آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء./التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والإنصاف والمصداقية في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز /التأكيد على مبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية كافة وسائل الإتصال المتاحة معهم ولتيسير التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء إذا إرتأي لهم ذلك . إستلام كافة الشكاوى الواردة عبر النظام الآلى (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات إستقبال الشكاوى المختلفة. و يتم تأكيد إستقبال الشكاوى بإرسال رسائل نصية إلى العملاء تتضمن الرقم المرجعى للشكوى والمدة المتوقعة للإنتهاء من فحصها (خلال 15 يوم عمل)./كما يتولى القطاع أعداد التوصيات المتعلقة بإحكام الدور الرقابي والتنظيمي بشأن التعامل مع عملاء مصرفنا لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف والشفافية./وأيضاً يُعد القطاع تقارير دورية (شهرية وربع سنوية) تُرفع إلى الإدارة العليا واللجان المختصة وتتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال الفترة، وتكون مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من تلك الشكاوى وتجنب تكرارها.

- <u>أهم أعمال القطاع لعام 2024</u> :

بلغت نسبة الشكاوى الصحيحة التى وردت الى القطاع نحو64% وقدأستحوذ مركز الإتصال على النسبة الأكبر من عدد الشكاوي التي ترد من قنوات تلقي الشكاوى المختلفة عام 2024 بواقع 95 % ، ويليه البنك المركزي نسبة 4 % نتج عن هذه الشكاوى تصعيد عدد (49) توصية خلال عام 2024 ، وتم الإنتهاء من عدد (44) توصية منها ، وجارى العمل على حل ومتابعة عدد (5) توصية الأخرى للإنتهاء منها .

## الخاتمة

اختتم بنك القاهرة عام 2024 بجهود حثيثة لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح فى تقييم أداء البنك وقياسه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والنزاهة فى جميع تعاملات البنك والإفصاح و إتباع أفضل الممارسات و المعايير الدولية.

وفى هذا السياق، فانه تم تحديث لدليل الحوكمة الخاص بالبنك فى نوفمبر2024 ليتوافق مع تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن الحوكمة بالبنوك كما يتم بصفة دورية مراجعه وتحديث للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، و يتم النشر على الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات و التحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التى تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكلة الإدارى والتنظيمى.

| | | |
|---|---|---|
| **عمرو خليل عبد الكافى** | **شيماء سليمان** | **محمد يحيى صائم اوزالب** |
| **مدير عام إدارة** | **مدير عام قطاع** | **رئيس مجلس الإدارة** |
| **سياسات الحوكمة المؤسسية** | **قائم بعمل رئيس الالتزام المصرفى** | **رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات** |